

■ سعود البرير يلتقي رئيس الوزراء السوداني



وأوضح البرير أنّ "وفد الاتحاد مع رئيس مجلس الوزراء ناقش عددا من القضايا الاقتصادية الملحة وكان الجو العام إيجابيا وحمل الكثير من المواقف الداعمة للاقتصاد الوطني"، مؤكداً "استعداد القطاع للتعاون التام للمساهمة في إنجاح خطط وبرامج مجلس الوزراء في المجال الاقتصادي".

المصدر (وكالة أنباء السودان، بتصرّف)

اعتبر رئيس الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني سعود البرير، أنّ "القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الدولة بمثابة إجراءات إيجابية للقطاع الخاص وللاقتصاد الوطني، من شأنها تحريك وتنشيط قطاعات الأعمال وتحريك ودعم الاقتصاد".

وأشار البرير عقب لقائه على رأس وفد من اتحاد أصحاب العمل السوداني، رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد طاهر ايللا، إلى أنّ "أهم القرارات تمثلت في الاتفاق على تخفيض قيمة الدولار الجمركي بنسبة 20 في المئة أي من 18 جنيهاً إلى 15 جنيهاً، وتخفيض تسعيرة قيمة الأرصيات بالميناء بنسبة 50 في المئة، بالإضافة إلى إعفاء كل مدخلات الإنتاج والحاويات الشخصية من نموذج الاستيراد".

وأشار البرير إلى أنّ "تلك الإجراءات والقرارات الإيجابية تجد الإشادة والدعم من القطاع الخاص باعتبارها تسهم في معالجة الكثير من الإشكاليات وتدعم الاقتصاد الوطني إلى جانب تأثيرها الإيجابي على عدد من القطاعات الإنتاجية والحركة التجارية وتسهيل عملية انسياب السلع والعمل بحرية وخفض تكلفة الإنتاج".

■ مجلس الوزراء البحريني يقر موازنة 2019-2020



توضح الوزارة فجوة العجز مع تقديراتها الإجمالية للعجز البالغة 1.87 مليار دولار، في حين يقدر مشروع موازنة 2020 الإيرادات العامة بقيمة 2.874 مليار دينار والمصروفات بقيمة 3.287 مليارات دينار.

المصدر (وكالة أنباء البحرين، بتصرّف)

أقرّ مجلس الوزراء البحريني، الموازنة العامة للدولة بعجز كلي 708 ملايين دينار (1.878 مليار دولار) في السنة المالية 2019، وخفضه إلى 613 مليون دينار في 2020.

وتبدأ السنة المالية في البحرين، مطلع يناير/كانون الثاني حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول من العام ذاته، وفق قانون الموازنة.

ووافق مجلس الوزراء على الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2019-2020 وأحالها إلى مجلس النواب، وقد تراجع العجز الكلي بميزانية البحرين بنسبة 35 بالمائة إلى 874 مليون دينار في 2018، مقابل 1.3 مليار دينار في 2017.

ويقدر مشروع موازنة 2019، الإيرادات العامة بقيمة 2.745 مليار دينار والمصروفات بقيمة 3.252 مليارات دينار، وتبلغ قيمة العجز عبر خصم تقديرات الإيرادات من النفقات 1.34 مليار دولار، فيما لم

■ الحكومة التونسية تقرّ إجراءات هامة لخفض معدلات الفقر

المحاكم لاسترجاع حقوقه". وتحدّث الوزير الطرابلسي عن الاتفاق الأخير مع الاتحاد العام التونسي للشغل لزيادة أجور موظفي لدولة، معتبرا أنّ "السلم الاجتماعي مطلوب بغض النظر عن المواعيد الانتخابية، وهي ضرورية لخلق مناخ أفضل للعمل والاستثمار، وإذا تزامن ذلك مع مواعيد انتخابية فإن أهمية السلم الاجتماعي تصبح مضاعفة".

وكان مجلس نواب الشعب أقرّ قانون الأمان الاجتماعي الذي وصفه الطرابلسي بأنه أكثر شمولية ومتعدد الأبعاد، باعتبار أنّ الفقر ليس فقرا نقديا فقط، بل يحمل أبعادا مرتبطة بالعمل والتعليم والصحة.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

أوضح وزير الشؤون الاجتماعية التونسي، محمد الطرابلسي، أنّ "الفقر محلياً يشهد تراجعا مستمرا"، لافتا إلى أنّ "نسبة الفقر اليوم في تونس تتراوح ضمن نطاق 15 في المئة من السكان، من بينها 3 في المئة فقرا مدقعا"، مشيرا إلى أنّه "تعيش في تونس 285 ألف عائلة فقيرة، تتمتع بتدخلات مباشرة من طرف الدولة وتم تحسينها، بداية من سبتمبر/أيلول 2018، عبر زيادة المنح الشهرية من 50 دولارا إلى 60، يضاف له العلاج المجاني، وزيادات أخرى في بعض ظروف العائلات".

ورأى أنّ "خفض حالات الفقر أصبح مع القانون الجديد، مسؤولية وطنية وليس مسؤولية وزارة أو حكومة، حيث أنّ الجميع معنيّ بذلك"، مشددا على أنّ "كل فقير يحرم من هذه المساعدات له حق رفع قضية لدى